

Distr.: General
27 February 2013

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٢٠ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/67/437/Add.1)]

٢٠٣/٦٧ - تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٢٦/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٥٣/٥٧ و ٢٧٠/٥٧ ألف المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٣٦/٦٤ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٥٢/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٩٧/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ وسائر القرارات ذات الصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١) و جدول أعمال القرن ٢١^(٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د/١٩ - ٢، المرفق.



الرجاء إعادة الاستعمال



المستدامة^(٤) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥) والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦) وتوافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٧) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(٨) والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية^(٩)،

وإذ تشير كذلك إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٠) والإعلان المتعلق ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية والتقدم المحرز في تنفيذه والمبادرات المتخذة لتنفيذه في المستقبل^(١١) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٢) والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١٣)،

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٩) القرار ١/٦٥.

(١٠) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١١) القرار د/٢٢/٢، المرفق.

(١٢) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٣) القرار ٢/٦٥.

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر أعظم تحد يواجهه العالم اليوم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وأنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته المستدامة وعن القضاء على الفقر فيه وأنه لا بد في هذا الصدد من التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فإن اتخاذ تدابير محددة على نحو متضافر على جميع الصعد أمر لازم لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة بما يتسق مع الغايات والأهداف المتفق عليها دوليا المتصلة بالفقر، بما فيها الغايات والأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والنتائج ذات الصلة بالموضوع لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وإعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٤)،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة مواصلة تعميم مراعاة التنمية المستدامة في جميع المستويات عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلة التي تربط بينها، وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بما في ذلك الأهداف والغايات المحددة المدة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعيد أيضا تأكيد الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية منذ عام ١٩٩٢ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضا تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام عموما بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية،

وإذ تعيد كذلك تأكيد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة رئيسية لاستعراض السياسات وإجراء الحوار بشأن السياسات وتقديم التوصيات فيما يتعلق بقضايا التنمية

(١٤) القرار ٢/٥٥.

الاقتصادية والاجتماعية والمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية، ويمثل آلية مركزية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة والإشراف على الهيئات الفرعية التابعة له، ولا سيما لجانه الفنية، ولتشجيع تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بتعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي الذي يؤديه المجلس في التنسيق بين الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة عموماً، بما يكفل الاتساق بينها وتجنب ازدواجية المهام والأنشطة،

وإذ تشير إلى أن لجنة التنمية المستدامة لا تزال هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة والمنتدى الذي يعنى بالنظر في المسائل المتعلقة بتحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وإذ ترحب بقرار إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى يحل محل اللجنة والشروع في إطار الجمعية العامة في عملية تفاوض حكومية دولية منفتحة تتسم بالشفافية تشمل الجميع لتحديد شكل المنتدى الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية،

١ - **تعيد تأكيد** الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦) وتحث على التعجيل بتنفيذ ما جاء فيها؛

٢ - **تشير** إلى الالتزام المعلن في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وتسلم بدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن، وتتطلع في هذا الصدد إلى استعراض تنفيذ قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس؛

٣ - **تشير أيضاً** إلى الفقرات ٨٤ إلى ٨٦ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتدعو إلى الشروع في عملية التفاوض في إطار الجمعية العامة لتحديد شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والانتهاء منها بحلول أيار/مايو ٢٠١٣ لإتاحة وقت كاف للإعداد للمنتدى الرفيع المستوى الأول الذي سيعقد في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مركزاً مختصراً عن الدروس المستفادة من لجنة التنمية المستدامة، يضم المعلومات القائمة ذات الصلة بالموضوع بالتشاور مع الدول الأعضاء ويستفاد في إعداداته من مساهمات المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، للاسترشاد به في إجراء المفاوضات؛

٤ - توصي بأن تعقد لجنة التنمية المستدامة دورتها الأخيرة التي ينبغي أن تكون قصيرة وإجرائية بعد اختتام المفاوضات بشأن شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول مباشرة، من أجل ضمان انتقال مؤسسي سلس بينهما؛

٥ - ترحب باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(١٥)، وتشير إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل، في إطار ولايته الحالية، بوصفه أمانة إطار السنوات العشر، وتقرر، آخذة في الاعتبار أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيحل محل لجنة التنمية المستدامة، أن تعين المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الهيئة المؤقتة للدول الأعضاء المكلفة بتلقي التقارير من المجلس والأمانة، كما هو مبين بالتفصيل في إطار السنوات العشر، وأن تستعرض هذا الترتيب المؤقت في دورتها الثامنة والستين، وتقرر أيضاً أن تنشئ مجلساً مؤلفاً من عشرة أعضاء يضم عضوين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة، وتقرر كذلك أن تعين، في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعضاء هذا المجلس لفترة أولية مدتها سنتان، وتطلب إلى أمانة إطار السنوات العشر أن تضع مقترحاً بشأن مدة الولايات اللاحقة، لتتظر فيه الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وتطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينشئ صندوقاً استثمارياً لمساعدة برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامة على حشد التبرعات من مصادر متعددة، بما في ذلك المساهمات العامة والمساهمات المقدمة من الجهات المانحة والقطاع الخاص ومن مصادر أخرى، بما فيها المؤسسات، وتدعو الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى تعيين جهات تنسيق معنية ببرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٦ - تشير إلى الفقرات ٢٤٥ إلى ٢٥١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتكرر تأكيد أن الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة سيقدم تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين وأن التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في أعمال الفريق العامل المفتوح ستقدم بصورة منتظمة إلى الجمعية، آخذة في الاعتبار انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول، دون المساس بشكل المنتدى وجوانبه التنظيمية، والمناسبة الخاصة المقرر تنظيمها في عام ٢٠١٣ لتابعة الجهود المبذولة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(١٥) A/CONF.216/5، المرفق.

٧ - تشير أيضا إلى الفقرات ٢٥٥ إلى ٢٥٧ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتدعو إلى البدء في أعمال اللجنة الحكومية الدولية المنشأة بهدف اقتراح خيارات للشروع في وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن، ويفضل أن يكون ذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتطلب إلى اللجنة الحكومية الدولية إطلاع الجمعية العامة على التقدم المحرز في أعمالها قبل بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية، وتؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب الازدواجية في الجهود فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية؛

٨ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة لإنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها^(١٦)، وتقرر عقد سلسلة من أربع حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد عن تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا ونقلها ونشرها وعلاقة التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا بالتنمية المستدامة، مع مراعاة ضرورة تجنب الازدواجية وتعزيز أوجه التآزر والاتساق، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى تنظيم حلقات العمل بدعم من الأمانة العامة، وتقرر أن تناقش حلقات العمل جملة أمور منها الاحتياجات التكنولوجية للبلدان النامية والخيارات المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات وبناء القدرات والخيارات المتاحة لإنشاء آلية لتيسير نقل التكنولوجيا، مع أخذ الآليات القائمة في الاعتبار، وتقرر أيضا أن تحظى حلقات العمل بدعم منظومة الأمم المتحدة وأن يتسنى للجهات المعنية الأخرى المشاركة فيها، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن المناقشات التي دارت في حلقات العمل والخيارات والتوصيات التي طرحت فيها، بما في ذلك سبل المضي قدما في تنفيذها، وعن المساهمات الإضافية التي تقدمها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، لتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين؛

٩ - تؤكد ضرورة تحقيق التآزر بين جميع هذه العمليات والعمليات الأخرى وثيقة الصلة أيضا بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وضروة اتساقها وتكاملها؛

١٠ - ترحب بالقرار الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ثالث معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، وتشجع في هذا الصدد المجتمع الدولي والكيانات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والجهات المعنية الأخرى على توفير الدعم اللازم لضمان نجاح المؤتمر وعملياته التحضيرية؛

(١٦) A/67/348.

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند الفرعي المعنون "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٦١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢